المؤلف من الفاتحة هو واحد لم يتعدد بتعدد المحال التي يحل بها
كمدلول الانسان في بلدان لا يوجب تعدده قلت ومن هنا نشأ
اختلاف في اسماء الكتب هل هي علم شخص او علم جنس على
ان المعتبر عيني اللفظ المؤلف او ما يتلى ويكتب في النسخ
فتامل ذلك ثم ان هذا القرآن المتلو النظر في مدلوله بحيثيتين
فبحيثيته مدلوله الذي به حصلت له التسمية بانه كلام الله وهو
المعنى القايم بذاته تعالى يقال مدلول هذا القرآن قديم بلا
تفصيل اذ مدلوله هو الوصف القايم بذاته وهو قديم و
بحيثيته مدلول مفرداته و تراكيبه من حيث الاقتضاءات العربية
فهذا يقال ان مدلوله منه قديم كمدلول لفظ الجلالة ومدلول
سميع وعليم الى غير ذلك وحادث كمدلول لفظ فرعون
وهامان والسموات والارض ونحو ذلك وهذه الحيثية
هي التي لاجلها القرآن في حيز جمل القرآن منه قديم ومنه
حادث ولو ادعى ان مدلوله الوصف القايم بذاته لم يكن ما قال
فلا اعتراض على القرافي لاختلاف الجهة الحاصل ان المعنى
القايم بذاته لا دلالة على ما دل عليه هذا المنظم من حروف واصوات
فكل المعاني المفهومة من هذه الحروف هي مفهومة من المعنى القايم
بذاته والمعنى القايم بذاته هو مدلول هذه الحروف ايضا فا
المعنى القايم بذاته دال على مدلولاته ومدلول الحروف
الحروف والاصوات ولا يمتنع كون الشيء مدلول الشيء
والاعلى غير لاختلاف الجهة فتامل وكيفية الاعتلاق
بين هذه الحروف وبين المعنى القايم بذاته لا تدرك لان
العقد محجوب عن ادراك شد هذه الامور حتى ان قالب
في الكبريت ان العجز عن ادراك دلالة بد وعن مضغ عادة
بكاد ان يكون مما علم من الدين بالضرورة وفي النهاية كل ما يدل
على وحدة القدرة ونحوها من الصفات يدل على وحدة الكلام
بعد ثبوت كونه معنى لكن الخصم لا يثبت ما نثبته كلاما ولا
هو المعنى ونحن نثبت الحروف والاصوات فلا يمكن الخصم
القول بوحدته اي المعنى وان ليته لانه لم يثبته فكيف يثبت

وحدة

وحده وان ليته ما لم يثبته فلا يمكن الخصم الكلام الا على سبيل
الالزام وايراد الاشكال والدليل لنا على وحدة كل وصف
من اوصافه انه لو تعدد لحصل ما لا نهاية في الوجود ان لم يقف
على عدد او تخصيص بخصص ان وقف على عدد والقديم
لا اختصاص له وايضا الصفة ان تعلقت تعلقت بالكل وان
تخلفت عن واحد تخلفت عن الكل يعني ان زيادة صفة اخرى
لا دليل عليها قالت المعتزلة لو كان كلام واحد لاستحال ان يكون
مع وحدته امرا ونهيا وخبرا واستخبارا ووعدا ووعيدا لانها
خصايص متباينة وحقايق متباينة ومن المحال اشتمال شيء
واحد لحقيقة واحدة على خواص مختلفة نعم يجوز اشتمال
معنى واحد على معان مختلفة لكن لا توجد تلك المعاني الا
في الذهن كالجنس والنوع فالحيوانية معنى واحد وكذا الا
نسانية تشتمل اشخاصا مختلفة لكن لا يتصور وجود المعنى
الجنسي الا في الذهن ويستحيل في الوجود ان يتحقق شيء واحد
هو اشيا مختلفة وحقيقة واحدة هي بعينها حقايق مختلفة حتى
يلزم ان يكون حقيقة واحدة على قدرة الارادة سواد حركة فانه
يستلزم نسبة الامر والنهي والوعد والوعيد الى الكلام كنسبة
القدرة والارادة والعلم والحركة والسواد الى شيء واحد وذلك
محال فاذا كان لكل واحد من اقسام الكلام حقيقة خاصة فليكن
لكل واحد منها صفة خاصة قلنا ان الكلام اسم جنس فيشتمل
انواعا فالجنس لا يتحقق له الوجود ما لم يتنوع بفصل يميزه
عن نوع والنوع لا يتحقق له وجود يتشخص بعارض يميزه
تشخصا عن شخص وذلك كالعرض المطلق لا يتحقق له وجود
ما لم يتنوع بكونه لونا والون لا يتحقق له وجود ما لم يتعين له
بكونه سوادا مثلا والا فالعرض ليس ذاتا على انفراده قايم
بجوهر ثم يكون هو بعينه علما او قدرة ولونا وسوادا وطعما
فانبتم الكلام قايما بذات الباري على هذا المزاج ان حقيقة
واحدة وهو بعينها امر ونهي وخبر واستخبار وذكر بعد
هذا الكلام الشهرستاني وبيان هذا الاشكال ان الشيء

Copyright Sejong Society

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)